



Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX

Email: info@vob.org,

Web Site: www.vob.org

1425 - 2004 -258

صوت البحرين

منطلقات ضرورية للاصلاح الحقيقي بعيدا عن التشويش

مع احتدام الصراع المعلن تارة والخفي أخرى بين شعب البحرين والعائلة الخليفية المتسلطة، تتباين اشكال هذا الصراع وساحاته وأبعاده. والواضح ان العائلة الحاكمة تبدو اكثر ادراكا لهشاشة وضعها من بعض الاطراف السياسية في البلاد، وبالتالي فهي لا تنهون في التصدي لتلك المواقع بمحاولات الترقيع والتشويش حفاظا على معنويات اجهزتها ورموزها. وقد اتضح ذلك جليا في الفترة التي عقدت فيها قمة الدول الصناعية الثماني الشهر الماضي في جورجيا. فقد بذل النظام كل جهوده لمنع تعكير الاجواء التي قد تصل اصدائها الى القمة. فممنع توسع العريضة الشعبية مستعملا كافة اساليب القمع والتنكيل والتهديد، واعتقل اكثر من اربعين مواطنا لوقف جمع التوقيعات. وعندما رأى نجاح خطته في وقف التوقيعات، بادر باطلاق المعتقلين قبيل انعقاد القمة لكي لا تصل اصداء اعتقالهم التسعفي والمعاملة الوحشية التي تعرضوا لها في الزنانات الى اروقة القمة. ولكي يمعن في التضليل، أعلن عن بدء حوار بين احد الوزراء الهامشيين من غير العائلة الحاكمة والجمعيات السياسية. وبعد انتهاء القمة توقف الحوار، واستبدل بلقاءات تهدف لـ "الاطلاع" على آراء الجمعيات المعارضة. في هذه الاثناء نجحت المعارضة في احداث اختراق كبير بعقد مؤتمر صحافي في واشنطن وايصال صوت الشعب الى المؤتمرين. وفي الوقت نفسه بعثت رسائل عديدة من مواطنين شرفاء الى القمة تناهدهم فيها بوقف الاستبداد الذي تمارسه العائلة الخليفية، واعادة العمل بدستور البلاد الشرعي.

وهكذا تبدو ساحة الصراع مفتوحة على مصراعها، ولم تستطع سياسة الشيخ حمد اغلاقها برغم انفاق اموال الشعب على آلة الدعاية السياسية وشراء الذمم والمواقف. العائلة الخليفية تراهن على الزمن، بانه كفيل بامتصاص النقمة واتعاب العناصر الفاعلة في المعارضة، وفرض الامر الواقع على الناس، وتراهن على نجاح سياستها التضليلية الهادفة لمحاصرة مشاريع المعارضة، بحيث بذلك كافة امكاناتها لافشال عريضة شعبية هادنة ومتحضرة خشية وصول انبائها الى داعمي النظام في واشنطن ولندن. انه صراع من اجل البقاء والوجود من جانب الطرفين. فالعائلة الخليفية تخشى ان يؤدي قيام ديمقراطية حقيقية الى تلاشي نفوذها واضعاف قبضتها على الامور، وبالتالي فقد يصل ذلك الى نهاية ذلك الحكم الاستبدادي كما حدث للانظمة المماثلة في العالم. وبالتالي يستحيل ان تتقبل عقليتها مشروعا ديمقراطيا حقيقيا يعتمد مبدأ "الكل مواطن صوت". فمن يتحدث عن ديمقراطية في البحرين انما يخادع نفسه، فالحكم الذي يسمح لشخص واحد بالبقاء في الحكم اكثر من ثلاثين عاما متواصلة لا يمكن ان يوصف بالديمقراطية، والنظام الذي لا يسمح بتداول السلطة لهو بعيد كل البعد عن الديمقراطية ايضا. فالديمقراطية هي التي تسمح بتداول السلطة والمحاسبة والرقابة. اما الحكم الذي يرفض ان يحاكم القتلة والسفاحين ويحرمهم بكل امكانات الدولة فلا يمكن ان يكون الا استبداديا واستصاليا، مهما استعمل من الفاظ وتعبيرات لتوصيف نفسه.

الشعب من جانبه يخوض صراعا مريرا من اجل الوجود. فبعد ان كان الصراع في السابق سياسيا، اصبح، منذ صعود الشيخ حمد الى الحكم، صراعا حقيقيا حول الوجود. فقد قررت العائلة الخليفية اجراء تغيير جوهري في التركيبة السكانية للبلاد،

التتمة صفحة (8)

* 25 يونيو : أقامت الجمعيات السياسية والجمعيات الحقوية واللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب أعتصاما أمام مقر الامم المتحدة بالبحرين ، وطالبت الجمعيات بمحاكمة الجلادين والمعتدبين ، وضرورة تعويض الضحايا ، وأعتبر الشهداء شهداء الوطن ، يأتي هذا الاعتصام في ظل اصرار النظام الخليفى على تكريمه للجلادين وترقيتهم كما هو مع الشيخ عبد العزيز عطية آل خليفة رقي لوزير الامن الوطني بعد أن كان رئيس لجنة التعذيب ، والشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة رئيس النيابة العامة بعد أن كان رئيس محكمة أمن الدولة لسنوات وغيرهم .

بطاقة شخصية



الأستاذ حسن المشيم

1 يونيو : عقدت المعارضة البحرانية مؤتمرا بواشنطن متزامنا مع قرب قمة مجموعة الثمان والتي ستشارك فيها البحرين. ويطالب هذا المؤتمر الدول الصناعية بالضغط على العائلة الخليفية لاصلاح الوضع المتداعي في البحرين. وقد عقد هذا المؤتمر الصحفي عن الوضع في البحرين في الغرفة الشرقية بمركز الصحافة الوطني بواشنطن وشارك فيه عدد من المهتمين بالشأن البحريني والخليجي وعدد من رجال الاعلام والباحثين.

وتحدث في المؤتمر السيد علي الأحمد مدير المعهد السعودي في واشنطن والسيد حسين عبدالله ممثلا لحركة احرار البحرين الإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية. وتحدث بعده جو ستورك ، رئيس قسم الشرق الأوسط بمنظمة هيومن رايتس ووج، وقال بلغة فصيحة ليس فيها لبس ولا غموض (فانه ليس هناك ديموقراطية في البحرين).

كما تمت الإشارة في المؤتمر الى الرسالة المهمة التي وجهها اللورد ليفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية، وهي رسالة مهمة تطالب المشاركين في القمة الصناعية بمطالبة الشيخ حمد باعادة العمل بدستور البلاد الشرعي والتوقف عن اساليب الالتفاف،

أن ما نعيشه اليوم من أحداث يعد تاريخا للمستقبل، وما عشناه من أحداث في الماضي يعد تاريخا في الحاضر. في هذه الزاوية الصغيرة سنحاول أن نفتح صفحة من صفحات الماضي، ماضي المعاناة خلف قضبان السجن، ماضي الأيام العصبية التي عاشها أبناء شعبنا في منتصف العقد الماضي. نكتب هذه الأسطر لتكون شاهدا على ما اقترفته أيدي الجلادين وأسيادهم وسيطهم على أجساد ممن طالبوا بحقوقهم الإنسانية والقانونية في دولة اللاقانون وسلطة الأسرة المستبدة. وشاهدة من ناحية أخرى على أهات وصمود وعنفوان وتضحيات هذا الشعب العظيم. على أن هذه الأسطر ستخطها أيدي ممن ذاقوا مرارة تلك الأيام.

التتمة صفحة (3)

أكد الأستاذ حسن المشيم على الإستراتيجية بالمطالبة برفض قانون 56 والإلاح على تقديم المعتدبين والجلادين ومن أيديهم ملطخه بدماء الأبرياء للمحاكمة وأضاف المشيمع الذي كان يتحدث بمناسبة اليوم العالمي لضحايا التعذيب في جامع الصادق بالقول مساء الجمعة 25-6-2004 أضاف لابنغفي أن بنقى أسرى وإذا لم تتجاوز السلطة معنا بخصوص هذا الملف فسوف نكون مضطرين لرفعها للخارج .

الاسم : حسن على حسن المشيم
المهنة : مدرس متقاعد

- أحد رموز المعارضة ، أعتقل في فترة الثمانينات بعد أن كان أحد النشطاء السياسيين والدينيين .
- أعتقل في بداية إنتفاضة التسعينات وخرج ليؤد حوار مع البقية تحت مسمى " أصحاب المبادرة " ثم ما لبث أن اعتقلته الحكومة وبقية في السجن بدون محاكمة مدة خمس سنوات حتى أنقراج الأزمة الامنية .
- نائب رئيس جمعية الوفاق الوطني الاسلامية ، شارك في كثير من مؤتمرات المعارضة في الخارج
- أمام جماعة مسجد الامام الصادق بالقول

التفاحة الفاسدة وتأسيس منطلقات الحوار الوطني

بقلم : عباس ميرزا المرشد

"كان بمقدور الملك أن يرجع منتصرا من قمة الثمانية إلا أنه أخذ معه التفاحة الفاسدة فرجع خائبا بعد رجوع الملك من قمة الثمانية سيكون من المقرر عليه أن يبعث تقريرا يوضح فيه نوعية الخطوات التي سيقوم بها لتنفيذ رؤية البيان الختامي للقمة ، خصوصا تلك المتعلقة بالإصلاح الديمقراطي، وتنشيط قنوات الحوار مع القوى المدنية، والسعي للدخول إلى اقتصاد السوق. إن هذه المهمة بطبيعتها مرهقة ومتعبة ومثيرة للقلق بالنسبة لمؤسسة العرش الملكي، فالخطوات الترقيفية التي دشنت منذ إعلان ميثاق العمل الوطني 2001 قد تلاشت أمام وضعية محبطة للأمل، إذ سجلت الفترة الأخيرة الكثير من التراجعات والانتكاسات للمشروع الإصلاحية الذي أعلن عنه وتم التسويق له في المحافل الدولية، على أنه بوابة الإصلاح للشرق الأوسط.

لقد كان لمؤسسة العرش الملكي الكثير من التفاحات الصالحة وكان في إمكانها أن تؤسس لحياة ديمقراطية حقيقية عبر الإفادة من تلك التفاحات، إلا أن وضع التفاحة الفاسدة في السلة مع باقي التفاحات قد أفسد الجميع، كان بمقدور الملك أن يعود منتصرا من قمة الثمانية إلا أنه أخذ معه التفاحة الفاسدة فكسدت بضاعته وعاد محملا بأثر الخيبة. إن إقدام الملك على إصدار دستور 2002 كان بمثابة تلك التفاحة الفاسدة التي تسببت في إيجاد أجواء ريبية وقلق إزاء مؤسسة العرش الملكي وجديتها في الإصلاح الحقيقي، فعلى إثر إصدار هذا الدستور امتنعت أكثر الجمعيات السياسية شعبية وأعقها تاريخيا وأكبرها حضورا عن المشاركة في الانتخابات النيابية 2002 وخرج النظام مضروبا بضربة من تحت الحزام وبات من الواجب عليه أن يسعى مجددا لجذب هؤلاء مرة أخرى إلى حيز المشاركة وإن يواجه انتقادات المجتمع الدولي أمام هذا الإخفاق والتراجع، فمع جهود المعارضة في الداخل والخارج بات واضحا أن الإبقاء والإصرار على تمضية مواد دستور 2002 (التفاحة الفاسدة) المقيدة للحريات والداعمة للدكتاتورية الدستورية من شأنها أن تفسد باقي التفاحات وكل ما تم إنجاز أو سيتم إنجازه من بناء مؤسسات وهيكل سياسية وتنمية المجتمع المدني، وبات ملزما للنظام أن يدخل في حوار ممتع القوى السياسية الفاعلة، وأن يعترف ضمنا أن الأطراف التي دخلت معه في اللعبة ما هم إلا زبائن وسامسة.

صعوبة القضية السياسية في البحرين وقابليتها للتعقيد تكمن في طبيعة مؤسسة العرش الملكي والمؤسسات المعاصرة عليها، فلم يطرح النظام الخيار الديمقراطي والتعددية لغرض التحول من دولة القبيلة إلى أفق دولة حديثة ديمقراطية بقدر ما أرادت تلك المؤسسة امتصاص الأزمات المتفاقمة واحتواء القوى السياسية والاجتماعية ومقاومة الضغوط الداخلية والخارجية بما يمكن لهذه المؤسسة من الحفاظ على طبيعتها وقوتها السلطوية.

لعل من أبرز سمات مؤسسة العرش الملكي عدم تقبلها لأي منافسة أو معارضة أو تهديد يمكن أن يأتي من الداخل أو الخارج وثمة من يراهن على أن نقطة ضعف النظام هي هذه السمة أيضا فمن خلال تفعيلها في اتجاه المعارضة يضطر النظام إلى تقديم تنازلات ويجبر على الدخول إلى حلقات تفاوض وحوار مع الأخذ بعين الاعتبار أن غاية دخول النظام إلى هذا الحيز هو محاولة منه لاستخلاص روح المقاومة من مصادرها الشعبية.

من هنا نستطيع أن نفهم حجم وطبيعة الدعاية السياسية التي كذفت بها النظام إلى السوق السياسية قبل انعقاد مؤتمر القمة الثمانية، إذ توالى دعوات الحوار الوطني وروج لها عبر أبواب عديدة في محاولة كان واضح فيها كمية التلاعب والتهافت، وفشل هذه الدعاية كان متوقفا لاحتوائها على التفاحة الفاسدة التي توسعت ولم تعد تقتصر على مواد دستور 2002 فقط بل شملت شخصيات سياسية أصبحت هي الأخرى تفاح فاسد كاسد. وتنبؤ هذا الفشل كان منطلقا من رصد التغيرات في درجة وعي القوى السياسية الفاعلة والقوى الاجتماعية المساندة لها حيث التزمت هذه القوى بمبدأ أخلاقي مهم جدا وهو أنه يجب على من يدعو إلى الإصلاح أن يكون فوق الشبهات تتوافر فيه صفات الصدق والاحساس بالمسؤولية، والخطأ الفاحش الذي ارتكبه مؤسسة العرش الملكي أنها راهنت على شخصيات مدفوعة الأجر تفوح منها رائحة العفونة ورائحة فسادهم تزكم الأنوف لتجتاح هذه الدعاية، والمخجل في الأمر أن النظام يصير على استخدام هذه التفاحات الفاسدة في أجواء مجتمع محافظ بقيم وزنا كبيرا للجانب الأخلاقي ويعلى من شأن الابتعاد عن الشبهات.

ما بلغت النظر هنا قيام البعض بتبرير اختراقات النظام وخروقاته الأخلاقية وقيامه بالاعيب النتنة الفاسدة، برؤي سياسية ميكافيلية أو نفعية صرفة جدا، فتحت غطاء اللعبة السياسية يتم التغاضي عن الأسس الأخلاقية في العمل السياسي، ويصبح من حق النظام أن يضمن مصالحه ويعمد إلى حماية نفسه ويُدوس على المصلحة العامة. وكم هو فارق كبير بينتوصيف سلوك النظام وبين القول أن من حقه فعل ذلك. هذه الوضعية المعقدة من شأنها أن تضاعف المهام الملقاة على عاتق قوى المعارضة للخروج من الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد، فالنظام الحاكم لا يهيمه بقاء الأزمات قائمة ولا يعمل على إنهائها قدر ما يهيمه التوصل إلى طريقة إدارة لهذه المجموعة من الأزمات وتحفظ بقاءه صامدا بشكل يخدم مصالحه وتطلعاته الجشعة، وفي حين أن قوى المعارضة الوطنية تسعى جاهدة إلى تقديم حلول واقعية وحقيقية لهذه الأزمات، هذا المسلك الأخلاقي هو الفاصل بين مؤسسة العرش الملكي وتفاحاته الفاسدة وبين قوى المعارضة الوطنية المعبرة عن المصلحة العامة.

لعلنا نستطيع أن نقول أن الدخول في أي حلقة من النقاش أو الحوار أو التفاوض ليس من شأنها أن تنتج نتائج واقعية ما دام هناك اختلاف في الغاية المتوخاة من الحوار الذي يعقد وسط أجواء شكوك عديدة في إمكانية تحقيق ذلك بسبب طبيعة النظام والغموض الذي يحيط بعمليات التحول السياسي إن نجاح أي حوار وطني يعتمد على تحقيق خطوتين رئيسيتين هما : أولا : التخلص من عقبات الحوار الوطني والمتمثلة في مواد دستور 2002. وهذا يعني أن القادم من سلوكيات النظام يجب أن تعطي مؤشرا قويا على جدية الحوار من خلال إعلانه دستور 2002 أو تجديد العمل به، ومن ثم إيجاد طريقة عقلانية لحل الأزمات المتكاثرة.

ثانيا: تأسيس مبادئ أخلاقية واضحة ومتفق عليها في التعاطي مع الشأن السياسي وكل ما يتم التباحث فيه قبل إتمام هذا الأمر لا نستطيع أن نعتبره حوار بل هو تمضية للوقت. فالطابع الأخلاقي الذي يجب أن ينطبع عليه النظام هو الأكثر أهمية هنا، إذ لا ضمانات حقيقية في العمل السياسي إلا بتوافر مبادئ أخلاقية تترفع عن الشبهات

ترجمة الرسالة التي أرسلها ثمانية من الوطنيين البحرينيين لاجتماع قمة الدول الكبرى الثمانية

ترجمة الرسالة التي أرسلها ثمانية من الوطنيين البحرينيين لاجتماع قمة الدول الكبرى الثمانية ودعي لها ملك البلاد والتي انعقدت بتاريخ 8 يونيو الجاري بـسي آيلند في البداية نود أن نبعث لكم بختياتنا ونعبر لكم عن احترامنا وتقديرنا لما تبذونه من اهتمام بالمستجدات السياسية في منطقتنا ونود أن نلفت انتباهكم إلى بعض النقاط الجوهرية التي نعالجها في البحرين خلال الفترة الانتقالية نحو الانفتاح السياسي ومواكبة تطور العالم.

ليس هناك أدنى شك بأن البحرين اليوم تختلف عما كانت عليه قبل مارس 1999 م، وهذا الانفتاح السياسي موقع تقدير الجميع، ولكن هذا لا يعني أنه بإمكاننا تجاوز النقاط الرئيسية التي تشكل في جوهرها محدودية الدستور.

في 14 فبراير 2002 م حدثت أزمة دستورية غيرت مجرى الإصلاح السياسي وجعلته يأخذ منحاً تكتيكياً يستهدف حرمان شعب البحرين من فرصة حقيقية نحو التقدم والتطور بإنهائه ميثاق العمل الوطني الذي أقر بنسبة 98,4%، الذي ينص على تعديل دستور 1973 م وذلك من أجل إنشاء برلمان بمجلسين الأول منتخب ويملك صلاحية التشريع وحده، والأخر معين وتكون له وظيفة استشارية فقط. ولم يغط ميثاق العمل الوطني للأمير أو أي جهة أخرى غير المجلس المنتخب الحق في تعديل الدستور بدون استفتاء شعبي.

في 14 فبراير 2002 م قام الأمير وحده بإصدار دستور جديد كليا، هذا الدستور لم يتم الاستفتاء عليه، ولم يوافق عليه شعب البحرين من قبل ممثليه المنتخبين في البرلمان.

فشكل هذا الإجراء خرقاً للمادة 104 من دستور 1973 الذي ينص على أن أي تعديل في الدستور يجب أن يمر باستفتاء شعبي وذلك بعد حصوله على أكثر من ثلثي الأصوات. و مثلت هذه الخطوة أيضاً خرقاً آخر لميثاق العمل الوطني الذي يبين وبشكل يحتمل اللبس أن الدستور سوف يعدل ليشتمل على مجلسين بدون المساس بتوازن القوى بين السلطات الثلاث.

في الحقيقة إن ما أقر في الدستور الجديد مناف لقيم الديموقراطية حيث أن رأس السلطة التنفيذية (الملك) يمتلك صلاحيات فوق المجلس التشريعي المنتخب. بالإضافة إلى أن الملك يملك صلاحيات تنفيذية غير مسبوقة مقارنة بالممالك الدستورية الأخرى.

هذه التجاوزات بالإضافة إلى العديد من التجاوزات الأخرى أبطلت الإصلاح السياسي الذي كانت الآمال معقودة عليه. من أجل نجاح هذا الإصلاح السياسي فنحن نعتقد أنه على الحكومة احترام سلطة الشعب وحقوقه والقيام باستفتاء شعبي قبل إجراء أي تعديل على الدستور. فيدون الحصول على موافقة الشعب نحن نؤكد عدم صلاحية الدستور نفسه فكيف بالنظام الحكومي الذي أتبع في إقراره.

و نحن هنا نلتزم من مؤتمر الموقر دعم نضال الشعب البحريني من أجل تصحيح الوضع والحصول على شرعية دستورية في النظام القائم. نحن نؤمن بأنه وبدون الموافقة الشعبية على أي تغيير سياسي وبدون الحصول على حكومة منتخبة فإن الإصلاح السياسي لن يستطيع أن يحقق أهدافه المنشودة، وبالتأكيد لن يستطيع أن يجلب الاستقرار السياسي الذي بدوره سيعيد الطريق نحو النمو الاقتصادي.

نحن نأمل من مؤتمركم أن يؤكد على الموافقة الشعبية على الدستور كمرتكز رئيسي في الإصلاح السياسي. كما نرجو من مؤتمركم الموقر أن يدعو حكومة البحرين إلى احترام إرادة الشعب التي عبر عنها بشكل لا يحتمل الخطأ في دستور 1973 م، وميثاق العمل الوطني، وإقناع الحكومة بأهمية الحوار السياسي الفاعل باعتباره الوسيلة الوحيدة للخروج من هذا المأزق الدستوري.

و ختاماً نتقدم بالشكر لفخامتكم على وقتكم الثمين الذي بذلتموه ومتابعة الشأن البحريني متمنين لكم جميعاً التوفيق في سعيكم الجاد للتصدي للمشاكل السياسية والدستورية في دول العالم الثالث.

مع فائق التحيات،،،،
الموقعون :

علي قاسم ربيعه، عبد الوهاب حسين ، عبد الجليل حسن العرادي ، عيسى عبد الله الجودر، هشام الشهابي، عبد العزيز حسن أبل، سعيد عبد الله العسبول، حسن علي مشيع،

كان المكان الذي عشنا فيه الشهران الأوليان غاية في الوحشة والظلمة، وهو عبارة عن زاوية من زوايا القلعة، وعلى مقربة من احد أبراجها، عرفنا فيما بعد أنه المكان الذي كان يعيش في الشيخ عبد الأمير الجمري أحد الرموز الدينية والوطنية و أحد أقطاب العريضة النخبوية والشعبية التي تطالب بعودة الحياة النيابية وإرجاع العمل بدستور البلاد الشرعي. كانت الزنازين الأربع التي عشنا فيها سنة ونصف تقريبا، عبارة عن مكاتب تم استخدامها كزنازين، ويبدو أنها استغللت لهذا الغرض بعد أن زاد عدد المعتقلين في انتفاضة 1994 وضاقَت السجون بسلاكنها، فلم يعد يكفي سجن المنامة القديم والذي نقلنا إليه بعد عام ونصف تقريبا، وسنأتي على ذكره في حينه. وفي الأسفل بعض مكاتب ضباط السجن وعلى رأسهم أمر السجون. كانت أيام شهري سبتمبر وأكتوبر عصيبة جدا خصوصا أن السجناء كانوا يجرمون علينا الذهاب للحمام معصوبي الأعيان. أكثر من ثلاث مرات في اليوم، سواء كانت لغضاب الحاجة أو لغسل الأواني أو للوضوء للصلاة فكانت تجمع كلها في مرة واحدة.

كان (الاختراع) الذي توصل إليه أحد الشباب، الاتصال عبر الأكواب، اختراعه له أثرا نفسيا جميلا علينا، رغم أنه لم يثبت جيدا، فلقد استخدمته الأجيال المتعاقبة التي عاشت في زنازين جزيرة البحرين منذ افتتاحها، فبواسطته استطعنا معرفة الجيران، وعدد ساكني الزنازين حيث كنا 27 شخصا، إلا أننا لم نكن نستطيع إلا الاتصال بالزنازاة الملاصقة والتي كان يعيش فيها ستة من الأخوان من مناطق مختلفة من البحرين (المنابض، الدية، بلاد القديم وقرية سما هيج)، على أننا كنا نعرف من يسكن في بقية الزنازين ويمكننا إيصال رسائل شفوية والاستقصار عن أحوالهم في كل صباح.

استمر الحال على ما هو عليه، حيث لم تكن نعلم بما يحدث خلف جدران الزنازين ولا نعلم بمجريات الانتفاضة التي تجرت قبل قرابة العام، وكانت العلامة الوحيدة التي نستقرأ منها ما يجري حولنا هو صوت الطائرة الهليكوبتر التي تخرج في جولة تفقدية كل يوم لتتلا على استمرار الحركة المطلوبة، بالإضافة إلى بعض ما يمكن أن نحصل عليه من بعض حراس السجن من الأجانب، خصوصا ممن تعاطف معنا وتكونت بيننا وبينهم

علاقة إنسانية بسبب الاحتكاك اليومي، رغم أن الغالبية منهم كانت تتعامل معنا بعنف وظلوه وكأنه يود الانتقام منا أو أن بيننا وبينه ثارات قديمة، وتذكر هنا شخصا (باكستاني) يدعى نعيم إلا أنه كان عنيقا جدا وطويل القامة وذو ملامح خشنة.

كانت قراءة القرآن هي السلوى الوحيدة لنا في تلك الأجواء، وكانت ساعات النهار تمر ببطئ جدا، لتأتي ساعات الليل وتحمل معها المفاجآت، فقد كان رجال المخابرات يتسللون بنا بين القببة والأخرى، ففي كل مرة يستدعون أحد أفراد العنبر بحجة استكمال التحقيق لتبدأ معه جولة جديدة من التعذيب. فمجرد أن يسدل الليل أستاره حتى تبدأ الاستدعاءات لنطال كل ساكني العنبر، وكنا نقوم بمراسلة أعضاء الزنازين لنخبرهم بأنه تم أخذ فلان ليطبلو من الله العلي القدير أن يخفف عليه من قسوتهم ويلطف بحاله، وكثيرا ما كان يعود من يستدعي منهك القوى ولا يستطيع حتى الكلام، وفي أحد المرات عاد الأخ (.....) وهو يقتر دما من مؤخرته بعد أن قام المجرمون بوضع قنبلة مياه غازية له وهو معلق في ما كان معروفا بالفلقة، أو يعود ليخبرنا بأن زوجته موجودة في قبضة المخابرات للضغط عليه لاستلاب اعترافات إضافية.

وفي احد المرات تم استدعائي لأفاجأ بزعم المعتدين عادل فليلف يسألني عن أمور كان قد مر ذكرها في فترة التحقيق المبررة، وتم استدعائي مرة أخرى ليسألني عن بعض النشاط (على حد تعبيره). كانت كثرة الاستدعاءات الليلية دلالة واضحة على استمرار الأحداث حيث أنه بمجرد حدوث شيء ما بالخارج حتى يبدأ عادل فليلف وجلازته بالتحقيق مع أصحاب القضايا المشابهة من داخل المعتقل، كما أنه كان يستدعي البعض من اجل الاستهزاء فقط كما حدث معي ذات مرة، وهو جزء من الحرب النفسية التي اعتدنا عليها.

كل من يعرف عادل فليلف لا بد وأن يطرح أسئلة تتعلق بشخص هذا الرجل، كيف وصل إلى هذا المنصب الكبير في جهاز أمن الدولة رغم أنه لا ينتمي للعائلة الحاكمة كما هو المعمول به؟ فلقد بدأ هذا السفك كما بدأ غيره من الضباط المغموين، ولكنه وصل بسرعة إلى أعلى مرتبة في هذا الجهاز المهم بالنسبة للعائلة الحاكمة، فقد كان ممثلا لرئيس

الجهاز، إيان هندرسون، ذو الجنسية الإنجليزية، والذي أتى ذكره سابقا، ولكني ومن خلال تلك اللقاءات التي حصلت لي معه أدركت بأن العنف المفرط في مواجهة المعتقلين والذي يتميز به كان أحد الأسباب الرئيسة لبلوغه هذا المنصب، فلقد كان أكثرهم شراسة وأفساهم في ممارسة شتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، مما أدى إلى سقوط العديد من الشهداء تحت سياطه وعلى رأسهم الشهيد جميل العلي في الثمانينات والشهيد نوح في منتصف التسعينات. كما أن هذا الرجل كان شديدا حتى مع من هم أقل منهم رتبة، فلقد كانت فرائضهم ترتعد بمجرد سماع صوته، كما أنهم لم يكونوا ينعنونه إلا بالشيخ، وهي التسمية التي تطلق على أفراد العائلة الحاكمة فقط. وهذا ما لاحظته عندما استدعاني مرة من زنازاتي ليقوم بالاستهزاء بي وعلى ما آل إليه امري خلف القضبان، ويذكرني بظلام الزنازاة، والبعد عن الأهل والمفارقة بين الحياة في الخارج والحياة خلف القضبان.

طبعاً كانت الحياة قاسية وعنيفة، وكثيرا ما كنا نعتبرها بمثابة تجنيد إجباري، فظروف الزنازاة في غاية الفسوة، من حيث الإضاءة المعومة، والتي تؤثر على مستوى النظر، إضافة إلى البرودة القارصة في الشتاء، والحرارة الشديدة جدا في فصل الصيف والذي عادة ما يمتد لأكثر من خمسة شهور، فضلا عن نوعية الأكل الغير صحي وهو عبارة عن وجبتين ثابتتين، الأولى تسمى (شجر نخر) وهي عبارة عن خليط من الخضروات المتهاكلة مضافة إلى ماء مغلي، وسميت بهذا الاسم لأنها غريبة ولا يوجد لها شبيه كما أنها ثابتة في معظم أيام الأسبوع، أما الوجبة الثانية فهي العدس أو الدال والذي كان الكثير يتجنب أكله لقذارته وسوء طبعه. وكما ذكرنا سابقا فإن الذهاب للحمام لغضاب الحاجة كان محدودا وممنوعا في أوقات معينة، لذلك اضطُر البعض للتبول في أكواب الشاي بعد شربه، فكان لكل شخص في الزنازاة كوبا خاصا يستخدمه للتبول. فهد الظرف الغير طبيعية أدت لي ضعفا عاما في أجسامنا، وضعفا في الحركة، والإحساس بالغثاين عند الوقوف وعدم التمييز بين الألوان بسبب ضعف الإضاءة، بالإضافة إلى الانتهابات في المسالك البولية والذي اشتكى منه معظم أفراد العنبر.

ظل الحال على ما هو عليه لمدة أشهر، حيث بدأت الأمور تتحسن نسبيا ولم تكن تعرف السبب، إلى أن تفاجئنا بدخول الصليب الأحمر، في أواخر شهر نوفمبر من العام 1996 وسبقها بفترة وجيزة زيارة واحدة لكل أفراد العنبر مع أهله.

الزيارة الأولى: كنت قد فقدت الأمل بلقاء الأهل، أو على الأقل لقاءهم قبل مرور عام على الأقل، ولكنه وفي أحد الأيام تم استدعائي من قبل رجال المخابرات. لم أفاجئ بهذا الاستدعاء فلقد تم استدعائي مرات عديدة في السابق، إما لفتح باب التحقيق مرة أخرى أو للاستهزاء فقط. ولكني وعندما اقتربنا من الباب الخارجي حتى لمحت أبني الأكبر يجري أمام البوابة لم أصدق عينا، فعندما تركت أبني كان بالكاد يخطو خطواته الأولى. دخلت إلى أحد الممرات وإذا بي أفاجئ بزوجتي وأبي وأختي وأحد أقاربي بالإضافة إلى ولدي، الأكبر وهو في الثانية من عمره والأصغر ذو الخمسة شهور، طلبت من الجلادين الدخول للحمام لأهبي نفسي ولكنهم رفضوا فلم أكن أربح أن يراني أهلي وأنا على تلك الحالة، فلم أتمكن من رؤية شكلي منذ اعتقالي، حيث لا توجد مرآة في العنبر على خلاف حمام المخابرات. زرعت الابتسامة على وجهي وهمت للقاء الأهل، ولكن الجلاد أخبرني أن المقابلة لن تستمر أكثر من عشرين دقيقة، بدأت بتقبيل والدي الذي انهمرت الدموع من عيناها وأختي التي علا صوتها، أما زوجتي فهمت في أنني قاتلة: أتمنى أن لا تنفط أي دمعة من عينيكم أمام الأولاد!!! بدانا نتكلم وعيون الجلادين ترعاب كل الحركات والهجمات سألتهم عن أحوالهم وأطمأنوا علي نسبيا بادرني والدي بالسؤال عن أحوالي وعن سبب اعتقالي ولماذا وكيف بالإضافة إلى عبارات العتاب من الأب إلى ابنة: ألم أقل لك ابتعد عن أي طريق لتعيش، قلت له أي عيشة، عيشة النذل؟؟ سألته كم تعطيني من عمرك لأعيش؟ قال: كله! قلت له: أتمنى أن أعطي أبنائي سنوات معدودة ليعيشوا بعزة وأكرامة وليذكروا معنى الحرية الحقيقية، فبدون تصريحات الإباء لن يهني الأبناء، كانت هذه الكلمات هي آخر ما نطقت به قبل أن يعلن الجلاد بانتهاء اللقاء.

لا يكفي محاكمة المعتدين ... فعلى رئيس الوزراء أن يستقبل

بقلم: قاسم الفردان

يصادف في يوم 26/ 2004/ 6 ذكرى اليوم العالمي لضحايا التعذيب، وتمر هذه الذكرى على ضحايا التعذيب في مملكة البحرين بقلوب منقطرة على وضعها التي آلت إليه منذ صدور مرسوم بقانون رقم 56 لسنة 2002 الذي لم يساوي بين الجلاد والضحية بل على العكس قد وضع الضحية في منزلة أقل من الجلاد نفسه فالضحية ما زالت مظلوم ولم تتال استحقاقها بمطالبتها الشرعية بمحاكمة من ارتكبا جريمة التعذيب والتي قد تصل جريمة ضد الإنسانية، فالعفو الشامل الصادر بمرسوم رقم 10 لسنة 2001 أورد استثناء في مادته الثانية (لا يشمل العفو الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة إذا نجم عنها موت شخص، و اشتملت على إحدى الجرائم الماسة بحياة الإنسان، المنصوص عليها في المادتين " 333، 336 " من قانون العقوبات)، فماذا إذن عن الموظفين المعينين بإنفاذ القانون الذي تسببوا بعمل أفضى إلى الوفاة ومارسوا القتل خارج نطاق القضاء.

من المستفيد من هذا المرسوم

إذا كان الفاعل الأصلي والشريك هم المستفيدون من هذا العفو فعلينا أن لا نغفل إن هناك مستفيد آخر من هذا العفو، فالذي مارس جريمة التعذيب مع المتهمين أثناء التحقيق والذي اصدر أوامر لمرعوسيه إن علم أن مرعوسيه يمارسون التعذيب مع المتهمين، ولم يمنعه من ارتكابه، وهذا الأخير قد أمر بالتعذيب بطريق الترك أو الامتناع عنه، فإذا قام الموظف بارتكاب جريمة التعذيب وعلم مرعوسيه بذلك ولم يحرك ساكن فانه قد مارس سلوكا سلبيا وهو بذلك يعبر عن رضاه وأردته بممارسة التعذيب.

مجلس الوزراء ومدى مسئولية عن جريمة التعذيب

إن حركة نشطاء حقوق الإنسان في الداخل والخارج ساهم بشكل كبير في إعلام مجلس الوزراء ورئيسه والأمير في تلك الفترة عن وجود جرائم تعذيب وقتل خارج القضاء تمارس ضد المواطنين إلا انه لم يقوم أي منهم بأي موقف أيجاب لوقف هذا الانتهاك أو التحقيق في تلك الادعاءات، فرئيس الوزراء ووزير الداخلية قد شاركوا في جريمة التعذيب إذ أنهم لم يقوموا بأي تحرك إزاء الادعاءات التي طالبت وزارة الداخلية بممارسة جريمة التعذيب، ويفرض ان كلا المعنيين لم يعلموا بما جرى داخل السجون من جرائم التعذيب فان ذلك لا يعفيهم من المسئولية السياسية، ومرسوم 56 قد أوجد من حالة الإقرار الضمني بوجود حالات التعذيب والإفصاح الحاجة من اصدر هكذا عفو إذا لم تكن هناك حالات تعذيب شهدها شعب البحرين ما قيل الميثاق.

قانون 56 يدفع ثمنه المجتمع

اثبت تجارب الشعوب ان غياب العدالة والإنصاف ومكاشفة التاريخ تخلق اختلال في الأمن الاجتماعي فبعد أن يجد المتضررون بان أبواب القضاء قد اغلق في وجههم فان ذلك سينول إلى الانتقام مما يخلق حالة الفوضى وستضطرب الأمن الاجتماعي في المنطقة، ان الإرادة السياسية هي السبيل لتحقيق العدالة والإنصاف لضحايا وهذا لا يتواجد ضمن تقاسم أصحاب القضية عن قضيتهم الرئيسية بل ان إرادة الشعوب والأمم قد اثبت بأنها قادرة على إسقاط هذه القوانين ومحاكمة المتورطون بجريمة التعذيب من رأس الهرم وهو رئيس مجلس الوزراء إلى اصغر موظف مارس التعذيب إذا ثبتت مسؤوليتهم وجبر ضرر بما فيه تأهيل الضحايا وتعويضهم، والبحرين ليست وحيدة في هذه المعركة فهناك الكثير من البلدان وخصوصا بلدان أمريكا اللاتينية تعاني من ظاهرة الإفلات من العقاب إلا ان إرادة شعوبهم قد استطاعت إسقاط هذه القوانين في سنوات فمتى يجد المواطن إن أرضه هي التي تتصف بدل أن يلتجأ إلى الخارج بعد أن ضاق صدر الوطن عن إنصاف مواطنيه.

يسعدني وجودي بينكم هذه الأُسبَة فلقد كانت آخر زيارة لي لهذا المكان قبل عامين. و حينها ناقشت معكم و مع ضيوفكم النقاط الأساسية في ورقة كنت قد قدمتها في مؤتمر الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط .

في تلك الورقة كنت أناقش أطروحة قديمة طرحها صامويل هنتينغتون منذ حوالي 35 سنة ، ألا و هي أطروحته حول " معضلة الملك" . والمقصود المجازي بمعضلة الملك هو مجمل الصعوبات التي يواجهها كل حاكم مطلق حين يسعى إلى تحديث نظام حكمه و إدخال إصلاحات عليه .

و تتلخص هذه المعضلة الصعبة في كيف يستطيع الحاكم الذي ينوئ الإصلاح أن يوازن بين أمرين متعارضين في جوهرهما، أي كيف يوازن بين مطالب معارضية بضرورة الإصلاح و التحديث من جهة و بين الضغوط التي يمارسها مؤيدوه و قواعده التقليدية عليه مطالبين بإبقاء الأمور على حالها . هذه هي معضلة الملك كما وصفها هنتينغتون ، أو إذا شئتم تعبيراً أكثر قرباً للواقع هي فن المشي على حبل مشدود و الحفاظ على التوازن في الوقت نفسه .

طرحْتُ في تلك الورقة ان الملك البحريني كان وقتها مشغولاً إلى أبعد الحدود في محاولات البحث عن حل يخرج به بأقل الخسائر من تلك المعضلة و بالذات بدون أن يغضب الحرس القديم ضمن العائلة الخليفية الحاكمة .

و بطبيعة الحال ، فلقد كان واضحاً لكل متابع ، أن الأمر لم يكن محصوراً ، ببساطة في انتقاء مخرج واحد من بين مخرجين متساويين من حيث الكلفة أو من حيث النتائج أو من حيث انعكاساتها على الملك نفسه أو على مطالب المعارضة أو أوضاع العائلة الخليفية . لقد كان لكل من المخرجين المتاحين كلفته المتميزة و نتائجها و انعكاساتها .

و للأسف الشديد ، رأينا في نهاية الأمر إن جلالته لم يتمكن من تحقيق طموحه في أن يصبح ملكاً مصلحاً كما كنا جميعاً نتمنى .

و لقد رأينا بعض انعكاسات ذلك في ظلال التشاؤم التي خيمت على الاحتفالات المتواضعة بالذكرى الخامسة لاعتلاء جلالته الملك عرش البلاد في مارس الماضي. و مصدر تلك الظلال التشاؤمية هو الأقاويل التي تتردد في بعض صفوف المعارضة حول إن جلالته هو نفسه لم يعد ، كما كان في البداية متحمساً لمشروعة الإصلاح ، أو الأقاويل التي تقرّر إن مسار الأمور قد تحول مرة أخرى إلى يد عمه خليفة بن سلمان رئيس الوزراء منذ حصول البحرين على استقلالها من بريطانيا عام 1971 و حتى يومنا هذا .

مهما يكن الأمر ، فإن هذا يعني إن تحولاً مثيراً للحنن و الأسف قد إعتري مسيرة شخص شديد الطموح و الجاذبية استطاع من تسنمة مسئولية حكم البلاد في مارس 1999 أن يقنع أغلب معارضيه بأن يدعموه و يدعموا مرنياته حول الإصلاح في البحرين رغم إن تلك المرنيات كانت مشوشة في جأها و

غير واضحة المعالم. و هو صاحب المبادرات و المكرمات الذي استطاع حين طرح خطته الإصلاحية المتمثلة في بنود ميثاق العمل الوطني للاستفتاء الشعبي في فبراير 2001 ، أن يضمن حصولها ، أي تلك الخطة كما معروف على موافقة ما يزيد على 98% من أصوات النساء و الرجال ممن شاركوا في الاستفتاء .

كانت نسبة التأييد المذهلة تلك انعكاساً حقيقياً للتوقعات و الآمال الشعبية بأن جلالته سيلتزم بما أئزم نفسه به من وعود بالإصلاح ، بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على حرية التعبير و التنظيم و إلغاء قرارات منع السفر المفروضة على المعارضين ، و إلغاء قانون أمن الدولة و تفرعاته ، و إعطاء المرأة حقوقها كاملة كمواطنة .

في البداية ، و ليعض الوقت فقط ، كانت الأمور تسير سيراً يبشر بالخير و قام جلالته بعدة مبادرات تاريخية و أصدر بالفعل قرارات العفو مما أدى إلى عودة المبعدين السياسيين إلى البلاد ، إخلاء السجون من المعتقلين السياسيين .

لا شك أن ذلك كله كان إنجازاً مبهرأ حققه حاكمٌ إتهمه بعض معارضيه ، في البداية ، بالتردد و عدم القدرة على حزم أمره . فبالفعل بدا الشيخ حمد طوال السنتين الأوليين من فترة حكمة حريصاً أبعد الحرص على إرضاء جميع الأطراف . و حين نستعيد مضامين خطبه في تلك الفترة نلاحظ إنها كانت مطرزة بعناية واضحة بالكثير من الكلمات الكبيرة التي يتوقع المرء سماعها من حاكم مطلق يعد عدته لبدء مسيرة الإصلاح .

و لعل في هذا ما يفسر أن كثيرين من أبناء العوائل الحاكمة في بلدان خليجية أخرى أخذوا ينظرون إلى البحرين كنموذج يستحق الاحتذاء به . و مع أن هؤلاء ، فيما عدا السعوديين ، لا يبدون على عجلة من أمرهم فيما يتعلق بإصلاح الأوضاع الداخلية في بلدانهم إلا أنهم جميعاً عبروا ، و بطرق مختلفة عن نواياهم الإصلاحية ، بما في ذلك إعطاء دور سياسي أكبر للنخب المحلية .

إلا أن التطورات اللاحقة في البحرين بعد استفتاء عام 2001 سرعان ما بددت روح التفاؤل و أنهت حالة النشوة العارمة التي غمرت البلاد في بداية قيام جلالته بخطواته الإصلاحية و التصالحية الأولى .

فبعد عام واحد من الاستفتاء ، أعلن الشيخ حمد نفسه ملكاً و أعلن البحرين "مملكة حديثة و ديمقراطية و دستورية" . و في نفس اليوم أصدر جلالته ، من طرف واحد دستوراً جديداً معلناً بذلك نهاية الفترة الانتقالية و نهاية فترة بحثه عن حل غير مكلف لمعضلته الملكية .

ببساطة يتمثل الحل الذي تبناه جلالته الملك في أنه أختار أن يرص صفوف العائلة الحاكمة و أن يدعم القوى المتشددة فيها و أن يشاركها رفضها للمطالب المتصاعدة التي كانت تطرحها مجموعات المعارضة السياسية .

و هنا تبدأ تصورات جلالته الإصلاحية تتجلى في صورتها الحقيقية الراهنة : نموذجاً باهراً لخطوات و إجراءات إصلاحية لا تتطلب أن تتخلى العائلة الحاكمة عن قيد أئمة من امتيازاتها المتوارثة .

تزداد جاذبية هذا النموذج الذي يقدمه جلالته الملك حمد لأقرانه في المنطقة عن طريق ما يحظى به من مديح يسبغ عليه بعض القادة الغربيين ، بما في ذلك إشارات تتكرر حول أنهم ينظرون إلى البحرين كنموذج إقليمي على بقية بلدان المنطقة دراسته .

و لسوء حظ جلالته ، و لسوء حظ شعب البحرين ، فإن تلك الجاذبية و ذلك المديح من بعض القادة الغربيين إنما تولدًا بسبب تخليه عن مشروعة الإصلاح ، و بسبب إتخاذ مساراً معاكساً لما التزم به جلالته منذ أن مَحَصَه شعبه دعماً غير مسبوق في يوم الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني.

يستطيع المرء أن يَحْمَن الأسباب التي دفعت جلالته إلى التراجع و إلى اتخاذ المسار المعاكس للالتزامات التي يضعها ميثاق العمل الوطني على عاتقه . و يستطيع المرء أن يَحْمَن ماذا إذا كان ذلك قد تم نتيجة لقراءة ما للواقع أو أنه تم تحت ضغط الحرس القديم في العائلة الحاكمة و على رأسها عمه رئيس الوزراء .

إلا أن الحقيقة تبقى أن الدستور الجديد (فبراير 2002) قد وضع قيوداً عدة على البرلمان و على قدرته على القيام بأي دور جدي في موازنة السلطة التنفيذية .

ينقسم البرلمان حسب الدستور الجديد إلى قسمين لهما مهمات متقاربة – مجلس للنواب ينتخبه المواطنون ، و مجلس للشورى يعينه الملك . و يتيح الدستور للنواب أن يقتضوا بالمرغبات و أن يعدوا اقتراحات و مسودات القوانين ، و لكنه يحصر في أيدي الحكومة وحدها حق طرح مشاريع القوانين على التصويت. و كصمام أمان إضافي يحتفظ الملك ، منفرداً ، بسلطة الفصل المبرم في أي خلاف تشريعي .

تمة صفحة (4)

ولعل في هذا بعض ما يفسر إشارة اللورد أفيري ، وهو أحد المهتمين بمتابعة تطورات الأوضاع في البحرين ، إلى إن اتساع السلطات التي يتمتع بها العاهل البحريني تجعله موضع حسد الكثيرين من الحكام مطلقى السلطة ، بمن فيهم ملوك عهود الاستبداد في أوروبا أبان القرون الوسطى .

في ظل هذا الدستور ، جرت في 14 أكتوبر عام 2002 أولى الانتخابات البرلمانية في البلاد منذ عام 1973 . و ساهمت دعوة أربعة مجموعات سياسية معارضة إلى المقاطعة في أن تصبح نسبة المشاركة (53,4 %) باهته جداً إذا ما قورنت بنسبة المشاركة التي فاقت التسعين في المائة أثناء الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني قبل ثمانية عشر شهراً .

وضعت مقاطعة الانتخابات ، و ملابس تلك المقاطعة و تداعياتها ، نهاية للتوقعات المفرطة في التفاؤل بإمكان إنجاز العملية الإصلاحية بسرعة و بسلاسة . إلا أن ما كان يثير القلق حقاً هو أن قرار المقاطعة كان جزءاً من مجموعة اشارات بأن البلاد قد وصلت إلى مشارف أزمة سياسية و دستورية .

مما زاد من شدة حالة التشاؤم إنتشار الإقتناع لدى بعض قيادات المعارضة إن قرار جلالته بالعودة أدرجه عن خط الإصلاح هو قرار نهائي. مرة أخرى لا يملك المراقب إلا التخمين : هل غير الملك رأيه بنفسه ، أم انه وقع تحت ضغوط الحرس القديم ضمن العائلة الحاكمة .

لا تتحصر المشكلات التي تواجه البحرين فقط في النتائج المترتبة عن قيام جلالته و بشكل منفرد بصياغة الدستور الجديد و إعلانه . (فالمسألة ليست محصورة بشكليات و رمزيات الممارسة السياسية ، فمع إقرارنا بأهمية هذه الشكليات و الرمزيات بالنسبة للكثيرين من قادة المعارضة و بالنسبة إلى مستقبل الممارسة السياسية في البلاد ، إلا أن أغلب الناس تعرف إن هناك طرق عديدة لمعالجتها إذا ما حسنت النوايا) .

تواجه البحرين ما تواجهه الآن بسبب وقوع مسيرة جلالته نحو الإصلاح في عدد من العثرات و الكبوات و يعود بعض هذه العثرات و الكبوات إلى ثقة جلالته البالغة في قدراته التكتيكية ، بينما يعود بعضها الآخر إلى أخطاء في الحسابات و في قراءة الواقع ، أو إلى مشورة فاسدة أو إلى الاستعجال أحياناً و التردد أحياناً أخرى .

و في تصوري فإن ما تولد عن تلك العثرات و الكبوات من نتائج ساهم في تعقيد الأزمة التي يعاني الآن منها مشروع الإصلاح السياسي في البحرين . سأسعرض فيما يلي بعض الأمثلة على ما أسميه عثرات و كبوات إعترضت مسيرة مشروع الإصلاح السياسي في البحرين و حرفته عن مساره الأصلي .

أولاً : قيام جلالة الملك بإصدار مرسوم العفو عن موظفي الدولة ، وبخاصة ضباط جهاز الأمن ، من المتهمين بجرائم و بانتهاكات لحقوق الإنسان . و لقد حرم هذا العفو العام آلاف المعتقلين السياسيين و مئات المبعدين السياسيين و ضحايا التعذيب من حق ملاحقة المتسببين في انتهاك حقوقهم في المحاكم كما حرمتهم من حق الحصول على التعويضات المادية و الأدبية المناسبة . (و بطبيعة الحال أدى مرسوم العفو إلى إلغاء كل أمل في إجراء مصالحة وطنية تقوم على محاسبة الماضي و المسؤولين عن الجرائم و الانتهاكات التي ارتكبت فيه بما في ذلك سقوط

عشرات الشهداء) .

ثانياً : مسألة "التجنيس الجماعي / السياسي" و الذي بموجبه تم منح الجنسية البحرينية للألاف ممن تم اجتذابهم في السنوات الأخيرة للعمل في القوات المسلحة و الأمن و الحرس الوطني . و ثمة مؤشرات مؤكدة أن الجنسية البحرينية منحت أيضاً للمئات من مواطني السعودية حتى من بين من لم تطأ أقدامهم أرض البحرين .

ثالثاً : مسألة الفساد المتقشي و المستمر ، و هو فساد يراه كثيرون في صفوف المعارضة متمثلاً في عم الملك نفسه ، أي خليفة بين سلمان ، رجل البلاد القوي بدون منازع طوال الأربعة عقود الماضية . و لقد شهدنا مؤخراً كيف تمت إثارة قضايا الفساد و سوء الإدارة و بشكل دراميتيكي بعد تسريب الأخبار عن قرب إفلاس هيئة الضمان الاجتماعي و صندوق التأمينات و هما المؤسساتان اللتان تديرهما الدولة و تتوليان إدارة و إستثمار إيداعات التقاعد و التأمينات الاجتماعية لغالبية العاملين بأجر في القطاعين الخاص و الحكومي في البحرين . و لقد أدى تسريب الخبر إلى أحداث ضجة كبيرة و انتشار مشاعر الاستياء في البلاد .

و كما يعرف المتابعون فقد تصدّى مجلس النواب إلى هذه القضية ، في جهد كان يمكن أن يؤدي ، فيما لو نجح ، إلى إزالة صورة المجلس لدى الكثيرين من إنه لا يعنو أن يكون واجهة تزيينية من واجهات النظام . إلا أن الأمور سارت في الاتجاه المعاكس و كما تريد الحكومة . فبعد إثني عشر شهراً من التحقيق و المداولات داخل مجلس النواب ، بما في ذلك استدعاء ثلاثة من الوزراء المعنيين للاستجواب ، بعد كل ذلك تمت لفضة القضية برمتها رغم ثبوت أن الصندوقين خسرا ما قيل انه مئات الملايين من الدنانير و رغم ترجيح احتمال إفلاس الصندوقين بحلول عام 2007 .

و في النهاية لم تسفر تلك المداولات حول إفلاس هيئة الضمان الاجتماعي و صندوق التأمينات و الضجيج المثار قبل بدء تلك المداولات و أثنائها و بعدها إلا عن تأكيد سوء الأدوات الدستورية التي يتضمنها دستور 2002 كما أدت إلى إزالة جميع احتمالات تأسيس مصداقية مجلس النواب لدى الناس . رابعاً : التراجع في مجال حقوق الإنسان . فلقد شهدنا طوال السنتين الماضيتين تراجعاً مقلقاً في مجال حقوق الإنسان . و لقد بدا هذا التراجع في البداية بطيئاً و محصوراً في قضايا رمزية و على شكل حوادث متفرقة . و لكن التدهور المقلق ظل مستمراً و متزايداً . ففي الشهور القليلة الماضية شملت الإجراءات الحكومية اعتقال عدد من الناشطين في مجال حقوق الإنسان . و تواصلت التهديدات بإعلان جميعات حقوق الإنسان و أنشطتها غير قانونية ، علاوة على ذلك تم منع إجتماعات عامة كانت جمعيات معارضة سياسية تنوي تنظيمها ، بل وصل الأمر إلى منع عروض مسرحية للهواة .

خامساً : أما العثرة الخامسة فتتمثل في الإصرار على إبقاء الامتيازات الواسعة التي تتمتع بها العائلة الخليفة الحاكمة ، و هي امتيازات لا تخضع للنقاش العلني أو المساعلة و لا ينظمها لا الدستور و لا القوانين المرعية .

و يجب التأكيد على إن هذه الامتيازات المتوارثة تشكل عقبة جدية بالنسبة لأي إصلاح في المنطقة . و هي تشكل في البحرين المحك الفعلي لمصداقية

المشروع الإصلاحي . و نلاحظ أن جلالة الملك لم يوفر ، حتى الآن ، لبنات و أبناء العائلة الحاكمة ما يحتاجونه من مستلزمات لكي يصبحوا مواطنين مندمجين في البلاد إندماجاً فعلياً و كاملاً . و لأقصد هنا بالمستلزمات التي يحتاجها أبناء و بنات العائلة الحاكمة ، تلك الأمور الشكلية من جواز سفر أو وثيقة الهوية و غيرها ، بل أقصد مستلزمات المواطنة بمعناها العميق بما فيه الاندماج في المجتمع و مؤسساته و هيئاته و التمتع بما يتمتع به المواطنون و المواطنات من حقوق و ما يتحملونه من واجبات .

و لقد كنت قد صغف في ندوة عقدتها بعد عودتي من المنفى إلى البحرين عام 2001 ، شعاراً لم يتم تبنيه للأسف . فلقد دعوت و قتها إلى المطالبة بإدماج العائلة الخليفة في الوطن و في المجتمع البحريني . و دعوت إلى إعتبار ذلك جزءاً من مشروع بناء المواطنة الدستورية . و لكن دعوتي لم تؤخذ مأخذ الجد وقتها . و تبقى العائلة الحاكمة ، للأسف الشديد ، على إصرارها بأن تظل بعيدة عن بقية المواطنين . و لعنا نلاحظ ذلك ، و أن رمزياً ، في انعزالها الفعلي في مدينة الرفاع الغربي التي يحظر على بقية المواطنين ، أغنياء أو فقراء ، التملك فيها أو حتى مجرد السكن فيها .

و الآن و قبل أن أنهى هذا الحديث سأمر على مسألة طرحها الأخ الدكتور سعيد الشهابي عند قيامه بتقديمي لكم ، ألا و هي : هل تصالح البحرين أن تكون نموذجاً للإصلاح في بقية دول المنطقة ؟

و جوابي هو أن الإصلاحات السياسية التي أدخلها صاحب الجلالة هي أفضل ما تتمناه العوائل الحاكمة في بلدان الخليج العربي . فهو نموذج يتيح للنظام أن يبدو إصلاحياً من الخارج ، بينما يبقى العائلة الحاكمة متمتعة بجميع امتيازاتها المتوارثة ، بما في ذلك تحكمها المطلق في الموارد الاقتصادية و المالية و أن تبقى مهيمنة على المؤسسات السياسية و التشريعية و القضائية و أن تحافظ على سيطرتها التامة على القوات المسلحة و أجهزة الأمن . أي أن تبدو للخارج إصلاحية دون أن تقوم بإدخال إصلاح جدي .

و بقدر جاذبيته للعوائل الحاكمة و حرسها القديم فمثل هذا النموذج لا يمكن أن يكون جذاباً للشعوب المنطقة . فهؤلاء لا بد و أن تفقه الصعوبات المتزايدة التي يواجهها العاهل البحريني في إقناع شعبه بجدية توجهاته الإصلاحية .

يحتاج إنقاذ دور البحرين كنموذج للإصلاح في المنطقة إلى إقتناع جلالة الملك بضرورة الدخول مع القوى التي تعارض تراجعها عن ميثاق العمل الوطني في حوار جدي يهدف لا إلى وضع حلول لخلافات تدور حول أمور شكلية و قضايا إجرائية أو حول تغيير هذه المادة أو تلك في دستور 2002 أو 1973 بل حوار جدي يهدف إلى تأسيس مصالحة وطنية تتجاوز العثرات و الكبوات التي أشرت إلى بعضها فيما سبق .

و يحتاج الطرفان ، جلالة الملك و معارضوه ، إلى مساعدة كل من يستطيع مساعدتهما لكي تصبح البحرين نموذجاً يُحتذى به فعلاً ... نموذجاً للتحول ، بالتراضي ، من نظام استبدادي مطلق إلى مملكة ديمقراطية و دستورية و مستقرة .

أشكركم على حضوركم و أترك الباب مفتوحاً لملاحظاتكم

نص الرسالة التي بعثها اللورد أفيري لقادة الدول الصناعية الثمان G8 المجتمعين في جورجيا - أمريكا تاريخ 28-5-2004

لقد نما إلى علمي عزمكم على مناقشة قدرة الدول الثمان العظمى على تعزيز الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط.

يأمل الرئيس بوش من قادة تلك الدول التحدث عن جهودهم من أجل تفعيل الديمقراطية والتغيير في بلدانهم ومما لا شك فيه سنسمع آراء الشيخ حمد بن عيسى ملك البحرين وهو الذي أعلن نيته للحضور.

لقد أغلقت البحرين محاكم أمن الدولة وأطلقت سراح المعتقلين السياسيين وسمحت للمبعدين بالعودة ولكن الدستور الحالي طرح بعد التوقيع على الميثاق الوطني والذين كان يعتقد بأنه سيعد دستور عام 73 كخطوة للتقدم من أجل الديمقراطية. وخلافاً لذلك، سلطة العائلة الحاكمة المطلقة والتي لا تسمح للشعب بالتأثير على الحكومة من خلال صناديق الاقتراع. الملك يقوم بتعيين وخلع وإقالة جميع الوزراء، وأهم الحقائق الوزارية يحظى بها أفراد من العائلة الحاكمة. ورئيس الوزراء هو خليفة بن سلمان- عمه وزير الشؤون الإسلامية عبدالله بن خالد، القائد العام للقوات المسلحة ولي العهد، مدير شؤون الانتخابات أحمد بن عطية الله، وهكذا. والحكومة التي لا تمر بمرحلة اقتراع، ولا ترشح من هيئة منتخبة لا تعتبر ديمقراطية.

يعتبر الملك هو الرئيس لسلطات الحكومة الثلاث- التنفيذية، التشريعية، القضائية- هو الذي يعين مجلس القضاء الاعلى(المادة33). هو الذي يقوم بإدخال تعديلات على الدستور (المادة 36). هو الذي لديه الحق في إصدار قوانين الطوارئ أو القوانين الفرعية (المادة 36). هو الذي يعين الموظفين المدنيين، والموظفين العسكريين والسفراء والذي يعين سفراء في السفارات المهمة من أفراد العائلة الحاكمة (المادة 40) ولديه الحق في حل مجلس النواب. الميثاق الوطني، والذي أقر بأغلبية المصوتين البحرينيين، لم يقل شيئاً عن الدستور الجديد، وإلغاء الدستور السابق كان إجراءً تعسفياً من قبل الدولة. ذلك الميثاق أقر (في الفصل الخامس) بأن البحرين ستدخل الحياة النيابية بإنشاء مجلسين- الأول من خلال انتخابات حرة ومباشرة والنواب المنتخبون سيقومون بالتصديق على القوانين- والثاني سيشتم أشخاصاً ذوي خبرة وكفاءة وويقتصر دورهم على تقديم النصح والمشورة عند الأهمية.

أما الدستور(2002م) فغلى النقيض- يعطي المجلس الاستشاري حق نقض القرارات التي يقرها مجلس النواب. في حالة عدم التوافق بين المجلسين، يتعين عليهما الاجتماع كهيئة واحدة-الجمعية الوطنية- بوجود 40 نائباً منتخباً و 40 معينا بواسطة الملك. وقد دار الجدل حول إمكانية الملك تمرير ما يريد بصورة تلقائية وذلك لأن المعينين قد لا يتبعون بالضرورة الخط الملكي أو يميلون إليه! ولكن مع ذلك، ليس جميع الأعضاء المنتخبين سيعارضون الملك، وفي حالة عدم موافقة التجمع الوطني على القانون خلال 15 يوماً، يحق للملك استصداره بمرسوم (المادة 87). هذه ليس إخفاقات يمكن إصلاحها مع مرور الزمن. يجب تقديم الاطراء للملك على وضعه نهاية لحقبة التعذيب والذي كان يمارس خلال حكم أبيه، لكن المعذبين وجدوا حصانة من جرائمهم. مرسوم قرار رقم 56 فهو قانون يحمي المعذبين كأيان اندرسون- مواطن بريطاني- عادل ليفيل وهو يقضي بتجميد تقديمهم للعدالة بشأن جرائم تعذيب ارتكبوها بحق المئات من الناس. لم يكن المرسوم قانونياً، كما يشكل خرقاً لمواثيق الدولة وللجنة المناهضة للتعذيب. عاجلاً أم آجلاً، سنتم دعوة البحرين للمشاركة في اللجنة المناهضة للتعذيب اذا لم يبلغ مرسوم رقم 56.

جميع التطورات المذكورة كانت هبات من لدن الملك، وليست نتاجاً للأحداث المتتالية من قبل الشعب والمناقشات في مجلس التشريع. لم تكن هناك أي خطوات تجاه الحرية، الديمقراطية، وسيادة القانون، والأعضاء المنتخبين لم يطالبوا بالحقوق نيابة عن الشعب لانهم عموماً الأعضاء المشاركون في سيادة الجماهير من قبل الفئة النخبوية. لم يظهر البرلمان أي رغبة في كبح جماح قطار حياة البذخ والرفاهية والذي أخذ النواب إلى "بريستيج" أجوف وللرؤبات الضخمة، وعلى هذا الأساس لم يقوموا بطرح مقترحات للتغيير الجذري، وأغلقت أعينهم عن ممارسات الفساد والمحسوبة والتي انغمسوا بها.

وكذلك قام البرلمان بإغماض عينه عن الخروقات الواضحة لقانون التجنيس، والدليل على مثل هذه الخروقات مسجل على أشرطة الفيديو. وثمة عدد كبير من المواطنين السعوديين ومن الدول المجاورة منحوا الجنسية البحرينية في الوقت الذي لا يتحصلون فيه على أية مؤهلات عدا كونهم من المذهب السني. وإذا كان تطبيق هذا العمل بإيعاز من العائلة الحاكمة، فإنه استخدام جائر للسلطة وأي برلمان يقوم على أساس من الديمقراطية عليه شجب مثل هذه التجاوزات غير مبررة.

في فبراير 2004 حاولت العائلة الحاكمة عرقلة مؤتمر يعنى بالتعدلات الدستورية تبنته أربع جمعيات سياسية والتي تشكل القوى المعارضة في نظام سياسي لا يسمح بإقامة الأحزاب السياسية، وقد قامت الحكومة بمنع بعض الشخصيات المشاركة من الدخول للبحرين بما في ذلك محامين دستوريين من المملكة المتحدة.

وفي هذه الندوة، رفض المشاركون دستور عام 2002، وقرروا طرح عريضة شعبية جماهيرية ترفض هذا الدستور كمتطلب محوري. وقد عزموا على تنشيط هذه العريضة في ندوة جماهيرية، وجعلها في متناول جميع المواطنين لتوقيعها. في البداية قامت الحكومة بالإدعاء بأنه من غير القانوني الطلب من المواطنين غير

المنتتمين للجمعيات التوقيع على العريضة، وهذه بشكل حطراً تعسفاً لا يتماشى مع المبادئ الرئيسية لحرية التعبير.

وفي أبريل الماضي، فتحت الجمعيات الأربع باب العضوية لجميع المواطنين الراغبين في الإضمام، وقام آلاف المواطنين بالتوقيع على العريضة، خصوصاً منتسبي جمعية الوفاق، والتي تعتبر من أكبر الجمعيات السياسية. وخلال بضعة أيام قامت الحكومة بإرسال قواتها لمهاجمة القرى، وإلقاء القبض على الأشخاص الذين كانوا يجمعون التوقيعات ويديرون مراكز التوقيع على العريضة وإكمال إجراءات العضوية وتوجيه تحذيرات للبعض الآخر. وبعد فترة امتدت ليوم أو يومين في مطلع شهر مايو تم إلقاء القبض على أربعين شخصاً من ضمنهم رجال وأطفال، وفي السادس من مايو تم إلقاء القبض على خمسة آخرين. وقام الضابط عبد العزيز عطية الله آل خليفة، وهو ضابط ورئيس سابق للجنة التحقيق، وعبد الرحمن بن جبر آل خليفة الرئيس السابق لجهاز أمن الدولة السبى الصيت بتوجيه تحذيرات للمشاركين في تنشيط العريضة بأنهم سيكونون عرضة للحبس مدى الحياة.

ووفقاً لرويترز، قال المدعي العام، احمد شنينش، "أنهم يواجهون إتهامات بالدعوة لتغيير النظام السياسي، والتحريض على كراهية النظام ومحاوله زعزعة الأمن العام." وكان هذا كافياً لإرغام القائمين على العريضة بالتوقف عن جمع المزيد من التوقيعات.

في الحادي والعشرين من مايو، دعا علماء الدين لمسيرة سلمية لحث القوات الأمريكية على عدم التعرض للأماكن المقدسة في النجف وكربلاء في العراق، وإيقاف الإضطهاد المتواصل للشعب الفلسطيني من قبل المحتلين الاسرائيليين. وقوبلت المسيرة بالرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، تعرض خلالها علماء الشيعة والقادة بما فيهم الشيخ عيسى قاسم، وهو عضو سابق في برلمان 73 إلى إصابات مختلفة. من الواضح أن هناك قيوداً شديدة مفروضة على حرية التعبير حين بين النظام عدم شرعية جمع التوقيعات لعريضة تغيير، أو للتظاهر رفضاً لأحداث تشغل حيزاً كبيراً من الإهتمام في المنطقة بأسرها. وكذلك من غير المصرح به التلطف بأي كلمة إنتقاد للعائلة الحاكمة، لذكر فساد على مستوى رفيع، أو للتكلم عن التفرقة والتمييز المنهج ضد الشيعة. وفي نفس السياق فقد قامت هند بنت سلمان آل خليفة، الوكيله المساعدة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بتهديد مركز البحرين لحقوق الإنسان في السادس عشر من مايو، بسحب الترخيص إذا قام المركز بعمل أي أنشطة سياسية من شأنها المساس بالمادة رقم 18 من قانون الجمعيات المدنية الصادر بمرسوم رقم 21 لعام 1989. هذا تبع الحملة التي قام بها المركز لإطلاق سراح المعتقلين في قضية العريضة.

سيكون من غير الملائم إذا قامت الدول الثمان، في حين تعزيز الديمقراطية في العراق، بتجاهل عملية التحول في البحرين.. ترى العائلة الحاكمة في البحرين أن البلد هو مركز التبادلات المصرفية في منطقة الخليج، ومقر للأسطول الخامس البحري الأمريكي، وعلى أساس ذلك ستقوم بلا شك بالإرتكاز على هذه الامتيازات. تمتلك الدول الثماني فرصة نادرة لإخبار الملك حمد مباشرة أنه في القرن الواحد والعشرين غير مقبول بالدكتاتورية المتوارثة، حتى وإن كانت مغطاة بمظهر خداع

هذه العريضة أرسلت إلى البيت الأبيض، وزارة الخارجية، الكونجرس 12 من رجال الكونجرس وأربعة من مجلس الشيوخ في هذه الألباما

لقد صعدنا حين علمنا بمشاركة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في قمة الدول الصناعية الثماني في جورجيا، وأنه سوف يجتمع برئيسنا جورج بوش وقادة الدول الأكثر ديمقراطية في العالم علماً انه يرأس نظاماً لا يحترم حقوق الانسان وحرية التعبير عن الرأي والحقوق الديمقراطية لمواطنيه.

ملك البحرين وحكومته التي يرأسها عمه الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة(وهو يشغل المنصب منذ 1971م) كان سبباً في العديد من الأضرار ومسئولاً عن الكثير لا من التجاوزات والخروقات التي تعرض لها المواطنون البحرينيون خلال فترة حكمه أو حتى قبل شغله لمنصب ولي العهد، لقد عفا عن المعذبين الذين عذبوا المواطنين خلال حقبة طويلة لا لشيء إلا لأنهم طالبوا بحقوقهم ليعيشوا أحراراً كما نحن في الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة أن البرلمان الذي نشن في البحرين قد قاطعه المواطنون بسبب الدستور الجديد الذي فرض فرضاً عليهم.

الدستور الجديد الذي وضعه سلب المواطنين الحق في ممارسة حقوقهم كمواطنين أحرار يمكنهم أن يسألوا الحكومة على ما فعلته في الماضي وما ستفعله في المستقبل.

نريد منكم أن تعلموا أن النظام البحريني لديه قائمة طويلة في انتهاك حقوق الانسان، ونحن نحثكم على ممارسة كل ضغط ممكن على السلطة في البحرين لإعادة العمل بدستور البلاد لعام 1973م وتبني إصلاحات جدية.

June 17, 2004

وقعتها أكثر من أربعين مواطن أمريكي

قراءة في كتاب لتاريخ البحرين

كثيرون هم من لم يتسنى لهم قراءة التاريخ ، القديم والمعاصر الحقيقي لهذه الجزيرة الصغيرة ، ربما تكون الأسباب الرئيسية وراء ذلك هو مصادرة الأسرة المتحكمة في البلاد لكتب التاريخ أو حرق الأقاليم التي تتنازل التاريخ الحقيقي للبلاد بالإضافة إلى منع دخول الكتب التي تتحدث عن هذا التاريخ والتزييف الملحوظ لكتب التاريخ المتوفرة في البلاد خصوصا تلك التي تدرس في المناهج المحلية

فهذه الكتب تختزل تاريخ البحرين العريق والذي يمتد لآلاف السنين ومختلف الحضارات في عقود محددة تنحصر في مرحلة دخول الأسرة المتحكمة إلى جزيرة البحرين وبطريق القرصنة وتوصلها عن العهود والمواثيق التي قطعتها مع أهل هذه الجزيرة

ولا يخفى على أي متابع أن ذلك يعود لعدم احساس هذه الأسرة أصلا بالانتماء إلى هذه الأرض ، وهذه العقدة التي كانت ولا زالت تتحكم بمصير العلاقة بين شعب البحرين وهذه الأسرة المتحكمة .

هذه الزاوية تعرض بعض الكتب التي تحكي التاريخ السياسي والاجتماعي والديمقراطي لدولة البحرين لنقدمها للقارئ الكريم ، ليقوم بقراءتها وتحليلها

"كتاب القبيلة والدولة" للدكتور فؤاد إسحاق الخوري والذي يمثل دراسة اجتماعية واثنولوجية لجزيرة البحرين قدم خلالها المؤلف دراسة ميدانية للواقع البحريني عاش فيها المؤلف سنة كاملة 1974 - 1975 متنقلا بين قرى ومدن البحرين ليخرج بهذا الكتاب.

الحلقة الثالثة

بانهاء العنوان السابق (اعتلاء آل خليفة الحكم في البحرين) ينتهي الفصل الأول ، لنبدأ باستعراض أجزاء الفصل الثاني . وسنبداً بالجزء الأول : الحكم القبلي وتنظيم اقتصاده ، المجالس القبلية ، حيث يقع تحت هذا العنوان سبعة عناوين فرعية ، سنتناول اجزاء منها في كل حلقة .

بعد أن استعرضنا في الفصل الأول الصراعات الداخلية بين أفراد عائلة آل خليفة والمعارك التي خاضوها فيما بينهم ومعارك أخرى مع أصدقاء هم من القبائل التي تقطن شبه جزيرة قطر ، بالإضافة إلى أطماع القوى الخارجية والتدخل الإنجليزي ، يبدأ في العام 1869 بعد أن تم تحييد تلك القوى واحتواء الصراعات الداخلية وتمتع الحكم القبلي بالاستقرار . فالحكم يتجلى في مؤسستين أساسيتين (1) المجالس القبلية (2) المحاكم الشرعية (أي القضاء) فكانت السلطة فيهما تقوم على القوة والسيطرة على الموارد الاقتصادية . فكان مجلس عيسى بن علي (على سبيل المثال) يتحكم في توزيع بساتين النخيل التي كانت تشتهر بها البحرين وحقوق الغوص ومصائد اللؤلؤ وجمع الضرائب وفرض السخرة (أي العمل دون مقابل) وهذا النوع مارسه عائلة آل خليفة كثيرا خلال حكمها لبلدين ، فشؤون الدولة كانت تدار بطريقة بدائية قبلية من خلال هذه المجالس التي تجمع كبار أفراد عائلة آل خليفة وبعض من القبائل حسب قوتها و حيث تتخذ القرارات الهامة ويتم توزيع موارد البلاد

وكثيرا ما كانت تشدد القبضة على البحارنة باعتبارهم الأكثر اشتغالا بالزراعة ، حيث تحولت البلاد إلى إقطاعيات يقوم بإدارة كل منها شيخ من آل خليفة ، بينما تركت مصائد اللؤلؤ حرة للقبائل السنية ، والجدير بالذكر أن زراعة النخيل و انتاج اللؤلؤ وصيد الأسماك تشكلت آنذاك العمود الفقري للاقتصاد قبل ظهور وتطور صناعة النفط .

مقاطعات النخيل : يستعرض الكاتب نسبة الأراضي القابلة للزراعة حيث تبلغ 1 / 12 وما هو مزروع منها لا يتجاوز 1 / 20 ، ثم يستعرض ذلك في جدول (ص 62) أنواع الأراضي بأسمائها وعدد الملكيات والنسبة المئوية وطريقة ربيها وأحجامها والمحصول الذي تنتجه من خضراوات ، إلا أنه يشير إلى أهمية التمر والنخلة التي كان لها استخدامات عدة ، بدءا من استخدامها في بناء المنازل والفرش ومصائد الأسماك وبعض الأدوات التي تشتهر بها البحرين ، وعلا للحيوانات . كما أنه أشار إلى مقدار التعب والمعالجة الخاصة الذي تحتاجه النخلة لسنوات عديدة لكي تبدأ بطرح ثمارها . حيث تحتاج إلى تفرغ دائم على مدار السنة وبشارك فيها جميع أعضاء الأسرة من الأطفال والنساء والرجال .

تدبير مقاطعات النخيل : يبدأ واضحا أن آل خليفة لم يملكو أي أرض قبل دخولهم البحرين ولكن ومع مرور الزمن فرضوا السيطرة على الأراضي الزراعية تدريجيا بعد مصادرتها من ملاكها وتجاوزوا عن ملكية بعض القريبيين لهم (ص 67) كما أنهم فرضوا شتى أنواع الضرائب على أن من يتخلف عن الدفع تتم مصادرة أملاكه وتوضع تحت سيطرة الحكم(الحاكم) مباشرة ، مما جعل تقسيم الأراضي ينقسم إلى قسمين : ملكية خاصة لشيوخ آل خليفة أو أراضي تجمع الضرائب من ملاكها ، وفي عهد عيسى بن علي تم توزيع القطع إلى مقاطعات يحكمها شيوخ من آل خليفة ، وانتقلت بعده إلى أخيه الحاكم وابنائها ، إلا أنه لا يعرف أسماء حكام المقاطعات لعدم وجود الوثائق ، أو بسبب الخلافات بين أفراد العائلة نفسها (68) فتم توزيع البلاد إلى مقاطعات يحكمها أفراد العائلة ، فمثلا كان عيسى بن علي يدير النمامة والمحرق والأراضي في قرى السنايس والحد والدير والحجر والقدم وتوبلي ، أما عبد الله ابنه فيدير مقاطعات جدحفص وبوري ، كما أن ابنه حمد يدير مقاطعات بلاد القديم وكرانة ، أما ابنه الآخر محمد فيدير مقاطعات كرباباد والقلعة وجدعلي والجبير ، وحكم حفيدة سلمان بن حمد مقاطعات الدراز وبنى جمرة والقرية وهكذا ، حيث كان كل أبناء الحاكم يديرون شؤون المقاطعات التي تم تقسيمها حتى وصل الدور إلى بعض الاقارب البعيدين نسبيا (70) . أما في وقتنا الحاضر فقد انتقلت إلى ملكية خاصة لأبناء وأحفاد تلك العائلات (أنظر الجدول ص 70 لحكام آل خليفة الإقطاعيين).

كانت الطريقة المستقلة التي يحكم بها كل شيخ مقاطعته من جمع ضرائب وفرض أعمال السخرة وفض المنازعات والدفاع عن الرعايا ضد أي تدخل حتى من بعض أفراد أسرة الحاكم نفسها تستلزم مساعدته ، ولهذا الغرض كان مجلسه يتألف من بعض الأقرباء والمستشارين والمقربين وجهاز إداري مؤلف من " الوزراء" والكخيشات(جابي الضرائب) والفداوية (عسكرية المقاطعة) ، فالمنصبين الأول والثاني يتألفان من الشيعة عادة ، أما الثالث يتكون من العرب السنة من أصول قبلية متواضعة ، أو عبيد من أصول أفريقية أو من البلوش . أما الضرائب فكانت كثيرة ومختلفة في عهد عيسى بن علي فمنها ما هو على صيد اللؤلؤ والأسماك وعلى النفوس ومياه الري ، كما يقال بأن هناك ضرائب فرضت على الشيعة لتنظيم مواكب العزاء في موسم عاشوراء . وكان الناس في القرى الشيعية حيث كانت الضرائب مرتفعة ينظرون للوزير وجابي الضرائب نظرة ارتياب واثمناز ، لهذا اضطر عددا منهم لمغادرة قراهم التي سكنوها لمدينة النمامة هروبا من تبعات الماضي (78) .

أما أعمال السخرة فلم تكن هي أيضا خاضعة لأي قواعد محددة ، فلقد مورست بشكل غير منظم (كما هو الحال في بعض المستعمرات الأفريقية) بهدف إنجاز عمل معين : خفر مجاري المياه وتنفيذ مشاريع عمرانية ونقل البضائع ، فكانت تجمع جمعا اعتباطيا ، وعند الحاجة لها يقوم الفداوية بجولة في الأسواق والطرق العامة ليجمعون عددا من الرجال ويسوقونهم للعمل فراضين عليهم بالقوة إنجازه ليتركون عند انتهائه !! إلا أن أعمال السخرة هذه سببت نزاعات شديدة بين أصحاب الأراضي والمتضمنين وبين الحاكم وبين شيخ وشيخ آخر عندما يقوم أحدهما بتسخير فلاحه الأخير دون علمه مما يعتبره إهانة له ، عوضا عن اعتبارها أهانة للعامل نفسه !!

في الحلقة القادمة سنتناول عنوان : سلطة الأكم وسيادة آل خليفة على المقاطعات .

السيد عبدالله حسين، مواطن بحريني وممثل لحركة أحرار البحرين في الولايات المتحدة، وقد قام السيد بتقديم محاضرة مرعية من قبل قسم العلوم السياسية والعدالة القضائية بجامعة ألباما الجنوبية.

بدأ التقديم في تمام الساعة 8:30 – عبر الهاتف الخليوي- بتوقيت ألباما وأنهى عند الساعة 10:30 صباحاً. بدأ السيد عبدالله تقديمه بإعطاء بعض الخلفيات التاريخية عن البحرين وعن عائلتها الحاكمة، عائلة آل خليفة. وقد تكلم عن الموازنات الديموغرافية وتاريخ البحرين السياسي والعلاقة القائمة بين العائلة الحاكمة والشعب. وبعد ذلك، تعرض للعهد الحديث حينما تطرق للبحرين في الفترة التي أعقبت حصولها على الاستقلال من المملكة المتحدة وعن الدستور الشرعي الوحيد للبلاد، والذي أُنشئ عام 1973. حصلت البحرين على أول برلمان منتخب لها في عام 1973، وما لبث الأمير حينها – الشيخ عيسى بن سلمان- حل هذا البرلمان والسماح للبلاد في الإنزلاق في منعطف سياسي تاريخي يسوده عدم الاستقرار، والذي استمر ليومنا هذا. بعد أن حل الأمير البرلمان، أصبحت البلاد تحكم بالمراسيم الأميرية، والذي يعني عدم وجود سيادة للقانون في البلاد. تسيطر عائلة آل خليفة على البلاد سياسياً واقتصادياً.

وطبقاً للسيد عبدالله، فإن غالبية الشعب الشيعية لا تتمتع بإحدى حقوق المواطنة والتي تعطى لأي مواطن في أي بلد متحضر، فهم لا يستطيعون للحاق بالقوات المسلحة أو الشرطة العامة فقط لأنهم ينتمون للطائفة الإسلامية الشيعية. "إنه تمييز واضح ضد غالبية الشعب البحريني" قال السيد عبدالله. "السؤال الأول حين التقدم لأي وظيفة في القوات المسلحة هو: أنت شيعي أم سني؟؟ ما هي طائفتك؟؟ هل هذه تصرفات عادلة من قبل حكومة تدعي أنها تتبنى التغييرات والإصلاحات السياسية؟؟ تسأل السيد عبدالله.

في فبراير من عام 2001، أعلن النظام البحريني خطته، هذه الخطط التي تم الإعداد لها بشكل سري قبل أشهر بعيداً عن المشاركة الشعبية. وكانت الخطة تدور حول مشروع استفتاء على ميثاق وطني والذي سينأى عن الإضراب السياسي ويحول البلاد من دولة إلى مملكة. لم يشجع الشعب هذه الخطة حتى قام الشيخ حمد وحكومته بتصدير العود وذلك بالقول بأن دستور عام 1973 لن تطوله التغييرات. حاكم البحرين وحكومته بدأوا بمخططاتهم وجهودهم السرية لصياغة دستور جديد ليقوض حقوق الشعب، هذه الحقوق التي كانت مكفولة في دستور عام 1973. وفي فبراير من عام 2002، أعلن الحاكم ورئيس وزراء حكومته (عمه كذلك) وثاقهم والذي أدعوا فيها أن الشعب البحريني أعطاهم الحق بالقيام بالتغييرات الدستورية عندما وافقوا على ميثاق العمل الوطني، والذي يعتبر كذبة واضحة. بعدها تحدث السيد عبدالله عن التطورات الحديثة التي تشهدها البلاد وعمليات إلقاء القبض والتي حدثت مؤخراً بحق 20 شاباً والذين كانوا يقومون بعملية جمع للتوقيع على العريضة الداعية عاهل البلاد إعادة العمل بدستور عام 1973.

وقد أنهى السيد عبدالله تقديمه بمناشدة الاعضاء التوقيع على عريضة، والتي ستستخدم لإرسالها للكونجرس الأمريكي، البيت الأبيض، وزارة الخارجية، وبعض المنظمات الأخرى. وقد وقع غالبية الاعضاء على العريضة التي قدمها السيد عبدالله والتي تدعو الاعضاء لإستخدام الضغط على الحكومة البحرينية لإعادة العمل بدستور عام 1973. وخلال المناقشة تم طرح بعض الأسئلة المتعلقة بالجوانب الاجتماعية، السياسية، والإقتصادية للحياة في البحرين، وقام السيد عبدالله بإجابتها. كان من ضمن الحضور عدد من طلاب وأساتذة الجامعة، حيث قامت اللجنة الإعلامية للجامعة بتغطية المناقشة بجانب بعض شبكات التلفزة. وقد قامت اللجنة الإعلامية وشبكات التلفزة المحلية بإجراء مقابلة مع السيد عبدالله حيث أُرِدَفَ قائلاً: "هذه هي البداية لسلسلة من الأنشطة والفعاليات التي ستعقدتها المعارضة في الولايات المتحدة لتعريف صورة الحكومة الخليفية ودعاؤها المغرضة لإسطورة الإصلاحات السياسية في البلد". وأخيراً قال السيد عبدالله: "لم يصدق شعب البحرين انه هناك إصلاحات أو تغييرات سياسية في البلد، ولكنه على النقيض، يؤمن بأنه هناك برنامج عميق الغور من الخداع والتضليل تمارسه الحكومة لتجيش الرأي العام العالمي خارج البلاد ومهمتها نحن في المعارضة العمل على توضيح مثل هذه الاساطير الزائفة".

ترنمات شهيد

في دمائي في عزمتي وثباتي
صرخات تهز اعماق ذاتي
وعلى النفس همسة تتبقي
في صليل الثوار والحركات
انا سبط الرسول احمل روجي
فوق كفي وارتمي في الطغاة
ودراعي لما يزل يتروى
من رنيم الاهات والحشرجات
والجهاد اختزنته لطريقي
سوف اعدوا به على النكبات
والمحبون لا يزال حولي
يشربون الفداء من كاساتي
يشعلون الفداء في الف معنى
يمنحون الوري شموخ الحياة
انني غصبة الشعوب اذا ما
حصدها معاول الظلمات
وعلى الدهر صرختي تتراءى
ماردا يعتلي ظلام البغاة
لم امت لم ازل اخط دمائي
في نزيف الاجراح والطعنات
لا تقل انني قضيت بموتي
انه الدهر كله صرختي

تمة الافتتاحية (صفحة 1)

ووزعوا الجنسية البحرينية على عشرات الآلاف من الاجانب، خصوصا من المناطق التي نمت فيها الاتجاهات السلفية المتطرفة مثل بلوشستان واليمن والسعودية وسوريا والاردن. ولتمرير هذا المشروع الخطير مارست العائلة الخليفية سياسة التضليل وذلك بالسماح بشيء من حرية التعبير في المساجد والجمعيات، وخففت القبضة الامنية على البلاد، وذلك لمنع الاحتقان الامني الذي من شأنه افضال جريمة التجنيس السياسي. لقد اصبح شعب البحرين يخوض الآن معركة وجود حقيقية. اذ يقضي مشروع الشيخ حمد بقدر من التطوير الدستوري على مراحل الى حين تكتمل جريمة التغيير الديمغرافي بشكل نهائي. فيعد اكمال تلك الخطة الاجرامية، يصبح الوضع السياسي مهيا لمساحة اوسع من الممارسة السياسية التي تكرس الاستبداد الخليفى تحت غطاء الديمقراطية. وقد سعت العائلة الخليفية لتمويل خطتها باموال النفط التي شهدت في الاثني عشر شهرا الماضية قفزة هائلة بسبب تصاعد اسعار النفط. وتبلغ زيادة الدخل النفطي المذكورة اكثر من ثلاثة ارباع المليار دولار، ذهبت بشكل كامل الى خزينة العائلة الخليفية التي اصبحت قادرة على الاستثمار بشكل اوسع في مجال التشويش وشراء الاقلام والمواقف السياسية سواء للعناصر والجهات المحلية ام الدولية.

معركة الوجود هذه لم تتوسع بعد، بل تقتصر على نسبة صغيرة من النخب السياسية التي ادركت بصيرتها حقيقة المخططات الخليفية، ولم تستدرج للمشروع التخريبي الواسع النطاق. فقد استطاع الشيخ حمد، من خلال نفوذه السياسي والامكانات المالية المشار اليها، تجنيد البعض لصالح مشروعه، فأصبح هو وعائلته يركزون على الاشراف على تنفيذ الخطة، بينما تركت المواجهة مع المعارضة لعناصر من غير العائلة الخليفية. الخطورة تكمن في استمرار تجاهل هذه الحقائق من قبل جهات المعارضة، وبالتالي اعطاء المزيد من الوقت للشيخ حمد لانهاء مشروعه. وقد اصبح واضحا انه يتحرك باتجاه ادخال بعض التعديلات على دستوره الذي فرضه على الشعب بالقوة، واستطاعت تقنيات مطالب المعارضة الى مفردات صغيرة يماطل في التعاطي مع كل منها من اجل كسب الوقت واشغال المواطنين بحلقة مفرغة من النقاشات والجدل والشد والجذب. وحتى الآن يبدو مشروعه سائرا وفق الخطة المرسومة له، ولكن الشيخ حمد يشعر بين الحين والآخر بان المعارضة في الخارج أصبحت المصدر الاخطر على ذلك المشروع، فهي لم تسمح لنفسها بالانشغال بمشروعه، ولم تتخذ باطروحاته، بل أصرت على عدد من المطالب الاساسية: اولها كشف سجلات التجنيس السياسي التي تمت على مدى الثلاثين عاما الماضية، اي منذ

حل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور الشرعي. هذه الخطوة يجب ان تتم باشراف دولي نظرا لخطورتها على هوية شعب البحرين وثقافته وتاريخه وتوازنه السكاني وقدرة شعبه على التعايش السلمي بين مختلف فئاته. وهنا مطلوب من علماء الدين على وجه الخصوص القيام بدور سريع وفاعل وحاسم، وذلك بمواجهة الشيخ حمد بصراحة وبدون مواربة او مجاملة، ومطابته بكشف كافة الحقائق المتعلقة بالتجنيس السياسي كشرط للتصالح مع العائلة الخليفية. وثانيها إعادة العمل بدستور البلاد الشرعي والتخلي عن وثيقة 2002 بدون ماطلة او تلاعب او استخفاف بعقول الناس. وثالثها التصدي لمف التعذيب وذلك بتشكيل لجنة وطنية مستقلة للتحقيق في جرائم التعذيب التي ارتكبت على مدى الثلاثين عاما الماضية، وتقديم مرتكبي جرائم التعذيب لمحاكمة عادلة، وتعيين الضحايا واعادة تأهيلهم. ورابعها اعلان العائلة الخليفية عن موافقتها على حصر دورها بالملك وترك الحكم للشعب، كما هو الحال في الممالك الدستورية المعمول بها في العالم.

نطرح هذه القضايا من منطلق الحرص على امن البحرين وسلامتها والرغبة في اخراج الوضع من حالة التوتر الى الاستقرار والامن، واقامة دولة القانون واعطاء شعب البحرين الحق في تقرير مصيره في ما يتعلق بطريقة ادارة الحكم على ارضه. هذه المطالب لا تمثل تصعيدا للوضع، ولا تطرفا في التفكير، بل تتطرق بشكل واقعي على اساس التجربة التي خاضتها البلاد خلال القرن الماضي، وعلى اساس الرغبة في اتمام الحقبة السوداء التي عصفت بالبلاد على مدى العقود الثلاثة الماضية ولم تنته فصولها بعد. وتتطلب هذه المطالب على اساس الاصرار على المفاصلة مع عناصر تلك الحقبة، واحالة مرتكبي جرائم التعذيب الى القضاء العادل. ولربما نجحت العائلة الخليفية في اقناع البعض بعدم واقعية اي طرح ديمقراطي حقيقي، ولكن هناك شعورا يتعمق تدريجيا بضرورة تجاوز عقدة "قدريّة" الحكم الخليفى، واخضاعه لمنطق التغيير والسنن التي تحكم المجتمعات والامم. فالحكم الخليفى لا يمكن ان يستمر الا في اطار تعاقد مع شعب البحرين، هذه الحقيقة يجب ان تتعمق في النفوس، بعيدا عما يقوله المرجفون والمبسطون والانهزاميون. فالبحرين ليست منفصلة عن تطورات العالم وهي التطورات التي قضت على الديكتاتوريات في العقدين الماضيين خصوصا، بل هي محكومة بالقوانين نفسها التي تؤكد حتمية زوال اي ديكتاتوري او مستبد. مع ذلك يجب التأكيد على ضرورة التأهيل النفسي للكوادر السياسية لكي تتخلص من عقدة الشعور بحتمية الحكم الخليفى وأزليته. انه حكم لا يمكن ان يستمر الا اذا قبله شعب البحرين، ولا مجال له للبقاء عبر سياسات التضليل والتشويش. والامل ان يكون هناك استيعاب لهذه الحقائق لتكون منطلقا لعمل سياسي ذؤوب داخل البلاد وخارجها بعيدا عن المصائد الخليفية التي تصد القلوب والنفوس والضمائر